



السياسة العامة لأمن المعلومات

بيان السياسة

يلتزم برنامج الشيخ زايد للإسكان بتأمين سرية المعلومات المتعلقة بالأعمال اليومية وسلامتها وتوافرها؛ لذلك يعدّ أمن المعلومات، والأصول الأخرى، من العوامل الأساسية لنجاح عمل برنامج الشيخ زايد للإسكان.

تعدّ هذه السياسة العامة لأمن المعلومات عنصراً أساسياً من عناصر الإطار العام لإدارة أمن المعلومات في برنامج الشيخ زايد للإسكان، والتي يتوجب أخذها بعين الاعتبار على قدم المساواة مع سياسات برنامج الشيخ زايد للإسكان المحددة والمفصلة الخاصة بأمن المعلومات وإجراءاته ومعاييرته وإرشاداته.

إن من شأن التقيد بهذه السياسة أن يساعد على حماية البيانات/المعلومات الخاصة ببرنامج الشيخ زايد للإسكان وحماية المتعاملين معها من التهديدات المتعلقة بأمن المعلومات، سواء أكانت داخلية أم خارجية، متعمّدة أم غير مقصودة.

المبادئ الأساسية

يدرك برنامج الشيخ زايد للإسكان أن أمن العمليات يتوقف على أمن ثلاثة عناصر تنظيمية أساسية، وهي: الأشخاص، والعمليات، والتقنيات؛ ولذا يتعين في كافة عمليات برنامج الشيخ زايد للإسكان التقيد بالمبادئ العامة الموضوعية، وحيث اقتضى الأمر فقد جرى تفصيل هذه المبادئ أدناه لتوفير الأساس الذي يصيغ برنامج الشيخ زايد للإسكان بناءً عليه اتجاه الأمن وسيره:

1. تأمين سرية وتكامل وتوافر المعلومات، وأصولها.
2. تصميم وتطبيق نظام لإدارة أمن المعلومات وفق متطلبات مواصفة الأيزو (ISO 27001:2013) والقوانين المحلية النافذة وأفضل الممارسات العالمية والتزامات البرنامج نحو المتعاملين معها من موردين ومتعاملين.
3. وضع أهداف نظام إدارة أمن المعلومات بما يتناسب مع رؤية الشركة وتطلعاتها ومراجعة هذه الأهداف وتحديثها باستمرار.
4. تلبية المتطلبات التنظيمية والقانونية والتشريعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
5. الإبلاغ عن كافة ما يشتبه به من انتهاكات لأمن المعلومات والتحقق فيها.
6. توفير التدريب المناسب على أمن المعلومات لكافة الموظفين (بعقود دائمة ومؤقتة)، ونشر الوعي بينهم بهذا الخصوص.
7. تصميم الضوابط والإجراءات الملائمة لدعم تنفيذ هذه السياسة الخاصة بأمن المعلومات.
8. ضمان أن يكون كافة أصحاب المصلحة مسؤولين عن تنفيذ السياسات والإجراءات الأمنية الخاصة بكلٍ منهم ضمن مجال عملهم، والإشراف على التزام أعضاء الفرق الخاصة بهم.
9. الاستمرار بتطوير أمن المعلومات من خلال تنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية.
10. إعداد خطط استمرار العمل واختبارها وتطويرها بأسلوب عملي بناءً على احتياجات العمل.
11. مراجعة هذه السياسة سنوياً للتحقق من أنها تفي بالأغراض المرجوة منها.